فرص كبيرة لنجاح مؤتمر المانحين في لندن

التزام خليجي بدعم اليمن وحشد التمويل التنموي لها

■ صنعاء- الميثاق

□ تستضيف العاصمة البريطانية لندن يومي ١٥ و١٦ نوفمبر الجاري مؤتمر المانحين للجمهورية اليمنية، الذي يرأس وفد اليمن اليه فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، وينعقد المؤتمر برعاية الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وترأس جلساته الحكومة اليمنية بالمشاركة مع البنك الدولي، ويشارك في أعمال المؤتمر ممثلون عن دول الخليج الست وصناديق التنمية الخليجية، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

وتعلق اليمن الآمال الكبيرة على المؤتمر لتمويل مشاريع البرنامج الاستثماري لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠م، في إطار تأهيل الاقتصاد اليمني للاندماج في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

وتبين المؤشرات ان الكثير من الدول المانحة والمؤسسات التمويلية الإقليمية والدولية ستشارك بفعالية وعلى مستوى عال في المؤتمر، وستعمل على إنجاحه من خلال تعهدات والتزامات بتقديم منح وقروض ميسرة لتمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع الاستراتيجية في اليمن.

وقد أكد وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الاجتماع المشترك الثاني مع وزير الخارجية والمغتربين اليمني على استمرار التنسيق والتشاور من أجل تعزيز الشراكة بين اليمن ومجلس التعاون وعلى كافة المستويات الوزارية والفنية.

وأقر الوزراء في البيان الختامي الذي صدر عن الاجتماع مساء الأربعاء الماضي استمرار عمل اللجنة الفنية المشتركة لمتابعة نتائج مؤتمر المانحين المزمع انعقاده في لندن يومي ١٥ و١٦ نوفمبر، بهدف ترجمة التعهدات إلى برامج تنفيذية واستكمال دراسة الاحتياجات التنموية للجمهورية اليمنية لما بعد فترة الخطة الخمسية الثالثة وبما يمكنها من تأهيل الاقتصاد اليمني.

واتفق وزراء خارجية الدول الست في المجلس واليمن على عرض موضوع آليات تقييم المساعدات إلى الجمهورية اليمنية، بما فيها المقترح المقدم من دولة قطر، على الاجتماع القادم للجنة التعاون المالي والاقتصادي لبحثها وذلك بالتنسيق مع الحكومة اليمنية.

وكلف الوزراء الأمين العام لمجلس التعاون بتقديم تقرير دوري عن التقدم الذي يتم إحرازه في هذا الشان.

وأبدى الوزراء خلال اجتماعهم الذي استمر يوماً واحداً بصنعاء ارتياحهم للخطوات التي قامت بها الجمهورية اليمنية، لتنفيذ الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز كفاءة الاقتصاد اليمني وتحسين البيئة الاستثمارية وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي ستساعد في عملية اندماج الاقتصاد اليمني مع اقتصاديات دول المجلس واطلعوا على ما قامت به اللجنة الفنية اليمنية الخليجية بشأن تنفيذ توجيهات الاجتماع المشترك الأول لوزراء الخارجية لإعداد الدراسات اللازمة، والتحضير لمؤتمر المانحين وتحديد الاحتياجات التنموية للجمهورية اليمنية خلال فترة الخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦-٢٠١٠م.

وكان الأخ عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء افتتح أعمال الاجتماع المشترك الثاني لوزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واليمن.

وقال باجمال في كلمته ان هذا الاجتماع تعقد عليه القيادة السياسية والحكومة والشعب اليمني آمالاً كبيرة لما يخلقه من آفاق رحبة في عملية التكامل والاندماج بين اليمن وجيرتها في الجزيرة العربية، تلك العلاقات التي «تحدثنا عنها طويلاً فيما مضى بضرورة تحويلها من الجيرة إلى الشراكة».

وأشار باجمال إلى أن الحكومة قامت وبالتعاون مع مجلس التعاون وأمانته العامة والتنسيق مع شركاء اليمن من الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الإقليمية والدولية بإعداد تقرير تقييم الاحتياجات من الموارد للسنوات العشر القادمة، والتي تسعى الحكومة من خلالها إلى تجاوز المعوقات الحالية وتحقيق مستويات مقبولة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتابع رئيس مجلس الوزراء «وتشير نتائج هذا التقييم إلى أن اليمن ستتمكن من تجاوز التحديات القائمة وخاصة تلك المتعلقة بالبنى الأساسية، وذلك إذا اتيحت لها الفرصة لتنفيذ برنامج تأهيلي لمدة عشر سنوات، قدرت تكاليفه الإجمالية بمبلغ يزيد عن ٤٨ مليار دولار، أي بمتوسط سنوي يصل إلى ٤ مليارات و٨٠٠ مليون دولار موزعة على القطاعات المختلفة.

واعتبر الأخ عبدالرحمن العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أن مؤتمر المانحين سيشكل خطوة مهمة نحو توفير الاحتياجات التنموية لخطة التنمية بالجمهورية اليمنية، «وليس ذلك في حجم التعهدات المالية، والتي نأمل أن تكون سخية وشاملة، بل في عقد شراكة طويلة المدى بين الجمهورية اليمنية والجهات المانحة يتم من خلالها الاتفاق على تمويل التنمية في اليمن في مناخ استثماري شفاف وفعال، في ظل الإصلاحات الشاملة التي شرعت الجمهورية اليمنية في تبنيها وتطبيقها، ولذلك فإن مؤتمر المانحين لن يكون نهاية المطاف بل خطوة في بداية الطريق».

وأشار الدكتور أبوبكر القربي وزير الخارجية والمغتربين إلى أن انعقاد الاجتماع المشترك الثاني في صنعاء يمثل منعطفاً مهماً وارتقاء بعلاقة الجمهورية اليمنية مع دول مجلس التعاون الخليجي من خلال إرادتها السياسية في دعم برنامج اليمن التنموي بكل جوانبه وبما يؤهله للاندماج في اقتصاديات مجلس التعاون، كما أن هذا الاجتماع سيكون بداية لصوغ علاقات تقود الجزيرة العربية لتشكيل تجمع سياسي واقتصادي أكثر قوة وفاعلية.

وأكد أن هذا اللقاء الأخوي يعكس «التزامنا السياسي لتحقيق الاندماج الاقتصادي بين دول المجموعة والخطوة الأولى على الطريق التي ستفضي إلى الوحدة السياسية طال أو قصر أمدها، فهي حتمية في ظل التطورات الإقليمية والدولية التي تفرض علينا تحدياتها ومخاطرها».

وقال الأخ محمد بن حسين الشعالي وزير الدولة للشئون الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أن الاجتماع يأتي استكمالاً لمقررات الاجتماع الأول، ويهدف بشكل خاص إلى بحث خطة العمل المقترحة والتي تتضمن الاحتياجات التنموية للجمهورية اليمنية خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥م، وآليات تنفيذها وعلاقتها الإنمائية والاقتصادية والاستثمارية مع دول مجلس التعاون.

وتابع الوزير الإماراتي «خاصة ونحن على أبواب مؤتمر المانحين الذي سيعقد في لندن يومي ١٥ و١٦ نوفمبر الحالي، آملين أن يلبي هذا المؤتمر طموحات هذه الخطة في دفع عملية التقدم والاسهام في النهوض بالتنمية المستديمة في اليمن الشقيق».

وأعلن الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية بدولة قطر أن دولة قطر ستساهم مادياً وسياسياً وخاصة مادياً بشكل كبير في الصندوق المقترح لدعم اليمن، وقال إن ذلك يأتي «إيماناً منا بأن هذا الصندوق سيكون بداية مهمة للتعاون اليمني مع دول مجلس التعاون».

وأكد أن الاجتماع يشكل نقطة تحول في علاقات مجلس التعاون باليمن، وان دل هذا على شيء ليدل على «حرصنا في دولة قطر وفي مجلس التعاون على تطوير هذه العلاقات للوصول إلى نوع من التكامل مع الجمهورية اليمنية الشقيقة».

وعبر الدكتور نزار عبيد مدني وزير الدولة للشئون الخارجية بالمملكة العربية السعودية عن أمله الكبير جداً في ظل التزام وتضافر جهود دول مجلس التعاون والمانحين الدوليين والمنظمات الدولية، أن ينجح مؤتمر المانحين الدوليين المزمع عقده في منتصف شهر نوفمبر الحالي في لندن، بتحقيق الأهداف المرجوة لدعم مسيرة التنمية وتعزيز الشراكة الاقتصادية بين اليمن وأشقائه دول مجلس التعاون.

وقال الوزير السعودي «تأمل المملكة العربية السعودية وبحكم روابط الأخوة والدين والتاريخ المشترك مع اليمن الشقيق أن تسعى دولنا كافة إلى بذل كل ما يمكن بذله سواء في إطار الجهود المطلوبة أو الموارد اللازمة من أجل النهوض بالاقتصاد اليمني ليتواكب مع اقتصاديات دول المنطقة، حيث أن مردود ذلك لايعود بالنفع على اليمن وحده ولكن على المنطقة بكاملها».

وأشار إلى أن المملكة العربية السعودية بدورها تؤكد على التزامها التام بهذا الأمر على أنها لن تألو جهداً في المساهمة لتحقيق الأهداف المرجوة.

وأكد الأخ بدر مشاري الحميضي وزير المالية بدولة الكويت على دعم الكويت جهود التنمية في الجمهورية اليمنية وان وجود دول المجلس مع اليمن في هذا الجهد ليس للدعم السياسي فقط وإنما الدعم المالي أيضاً.

وقال إن دولة الكويت ستكون وكما كانت في السابق داعمة للشعب اليمني وسيكون لها دور ملموس في مؤتمر المانحين.

وتابع الوزير الكويت «ولابد لنا أن نأخذ في الاعتبار القدرة الاستيعابية والفترة الزمنية وان بلداننا لن تدخر وسعاً، ولن نناقش هذا في إطار مجلس التعاون فقط بل مع الدول والمنظمات المانحة، ولابد أن تتقدم ببرنامج واقعي قابل للتنفيذ».

البرنامج الاستثماري للخطة الخمسية يرتكز على مواصلة الجهود في مجال الإصلاحات الشاملة

٦,١ مليار دولار الإنفاق على قطاعات البنية التحتية وبنسبة ٤٩٪ من البرنامج الاستثماري

كتب/ جمال مجاهد

■ تعتبر خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦ - ٢٠١٠م وبرنامجها الاستثماري، الوثيقة الرئيسية التي ستعرض على مؤتمر المانحين في لندن الذي يعقد منتصف نوفمبر الجاري، والذي يسعى لحشد التمويل لعملية التنمية في اليمن.

وقدرت الخطة الخمسية حجم الاستثمارات بحوالي ٢٥ مليار دولار، وقدمت الوزارات والأجهزة الحكومية طلب تمويل ١٨٠ مشروعاً استثمارياً جديداً بتكلفة قدرها ١٦,٥ مليار دولار، إضافة إلى عدد من المشروعات قيد التنفيذ بتكلفة ٩,٢ مليار دولار.

وحدد البرنامج الاستثماري العام للخطة، الذي حصلت عليه "الميثاق"، على ضوء المعايير والأسس الفنية والاقتصادية أولويات المشاريع لتشمل ٨١ مشروعاً جديداً بتكلفة قدرها ١٠,٢ مليار دولار، وعدداً من المشروعات جاري التنفيذ لها، المؤكد تمويلها محلياً أو خارجياً بتكلفة إجمالية ٦,٧ مليار دولار.

وأشار البرنامج الاستثماري إلى أن الرؤية الاستراتيجية لليمن هدفت إلى نقل اليمن إلى مصاف الدول متوسطة الدخل، وأن تقرير احتياجات أهداف التنمية الألفية قدر حجم الاستثمارات المطلوبة بمقدار ٤٩ مليار دولار عن فترة عشر سنوات.

أسس استراتيجية

وحددت الخطة الخمسية الثالثة الأسس الاستراتيجية لإعداد البرنامج الاستثماري العام في مواصلة الجهود في مجال الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية والمؤسسية، والسعي التدريجي إلى تقليل الاعتماد على الموارد النفطية القابلة للنضوب، والتركيز على تنمية وتفعيل مصادر النمو غير التقليدية وتعظيم المزايا التي تتمتع بها القطاعات الواعدة. بالإضافة إلى دعم الانفتاح على الخارج وتقوية القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني والنهوض بالتصدير، وتعزيز التوجه السائد في تخلي الدولة عن التدخل المباشر في قطاعات إنتاج السلع والخدمات.

معايير اختيار المشروعات

وتتضمن معايير اختيار البرامج والمشروعات زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وخلق فرص عمل جديدة، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية والواعدة، ومكافحة الفقر في المناطق المختلفة، وعدالة التوزيع على مستوى المحافظات استناداً إلى حجم السكان ومستويات التنمية والفقر. إلى جانب زيادة الالتحاق بالتعليم وبالذات في صفوف الإناث، وزيادة الطاقة الاستيعابية في التعليم التقني والفني والمهني، وإيصال الرعاية الصحية الأولية إلى مختلف مناطق الجمهورية، وزيادة فرص الحصول على الحماية الاجتماعية.

كما تشمل رفع نسبة التغطية من خدمات البنى التحتية، ومراعاة الإمكانات والقدرات الفنية والبشرية والإدارية للجهة المنفذة للمشاريع، والرجوع إلى دراسات الجدوى للمشاريع.

القطاعات ذات الأولوية

وتتمثل القطاعات ذات الأولوية في البرنامج الاستثماري في قطاعات البنية الأساسية "الكهرباء والمياه والطرق والموانئ والاتصالات والمطارات والبيئة"، وقطاعات تنمية الموارد البشرية "التعليم العام الأساسي والثانوي والتعليم الفني والتدريب المهني والتعليم العالي والصحة وتمكين المرأة"، وقطاعات الحماية الاجتماعية وشبكة الأمان الاجتماعي، والقطاعات الإنتاجية الواعدة "الزراعة والأسماك والغاز والمعادن والصناعة والسياحة"، وتعزيز الحكم الجيد "تحديث الخدمة المدنية وتعزيز مؤسسات السلطة القضائية وأجهزة الرقابة والمحاسبة والأمن واللامركزية الإدارية".

ووفقاً للبرنامج الاستثماري فإن التكلفة الإجمالية لمشاريع البرنامج الجديدة تبلغ ١٦ ملياراً و٨٤٨ مليون دولار، منها تمويل حكومي بمبلغ ٦ مليارات و٨٥٧ مليون دولار، وتمويل أجنبي بمبلغ مليار و٨١١ مليون دولار، وتمويل ذاتي بمبلغ مليار و٢٨٢ مليون دولار، وقرض محلي بمبلغ ٦١ مليون دولار. بينما تصل الفجوة التمويلية إلى ٦ مليارات و٨٣٧ مليون دولار، وتقدر نسبة الفجوة إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ ٥,٥٪.

ويبلغ إجمالي الإنفاق على البرنامج الاستثماري العام ٢٠٠٧-٢٠١٠ حوالي ١٢ ملياراً و٦٠٠ مليون دولار، يتوزع على قطاعات البنية التحتية ٦ مليارات و١٥٣ مليون دولار وبنسبة ٤٩٪، وتنمية الموارد البشرية مليارات و٥٨٤ مليون دولار وبنسبة ٢٠٪، والقطاعات الإنتاجية مليار و٥٢٥ مليون دولار وبنسبة ١٢٪، وشبكة الأمان الاجتماعي مليار و١٢٨ مليون دولار وبنسبة ٩٪، والحكم الجيد ٦١٦ مليون دولار وبنسبة ٥٪، والخدمات الحكومية٥٩٣ مليون دولار وبنسبة ٥٪.

أما إجمالي الإنفاق على المشاريع ذات الفجوة التمويلية ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ فيقدر بحوالي ٨ مليارات و٣٧١ مليون دولار، يتوزع على قطاعات البنية التحتية ٣ مليارات و٩٩٣ مليون دولار وبنسبة ٤٨٪، وتنمية الموارد البشرية مليارات و١٧٩ مليون دولار وبنسبة ٢٦٪، والقطاعات الإنتاجية مليار و٢٠٢ مليون دولار وبنسبة ١٤٪، وشبكة الأمان الاجتماعي ٥٦٠ مليون دولار وبنسبة ٧٪، والحكم الجيد ٤٣٦ مليون دولار وبنسبة ٥٪.

ويحتوى البرنامج الاستثماري على ٨١ دراسة جدوى اقتصادية لمشاريع بتكلفة ٩ مليارات و٨٣٨ مليون دولار، وتتوزع هذه الدراسات على قطاع الطرق ٢٤ دراسة لمشاريع بتكلفة ٣ مليارات و٦٤٢ مليون دولار، وقطاع الطاقة ٢٢ دراسة لمشاريع بتكلفة مليار و٤٧٠ مليون دولار، وقطاع المياه والصرف الصحي ١١ دراسة لمشاريع بتكلفة ٥٤٣ مليون دولار، والتعليم ٨ دراسات لمشاريع بتكلفة مليار و٢٦٩ مليون دولار، والزراعة ٨ دراسات لمشاريع بتكلفة ٧٠١ مليون دولار. إلى جانب قطاع النقل ٤ دراسات لمشاريع بتكلفة ٣٣٠ مليون دولار، والأسماك دراستان لمشاريع بتكلفة ٢٦ مليون دولار، والنفط والمعادن دراستان لمشاريع بتكلفة ٣٤٠ مليون دولار، وشبكة الأمان الاجتماعي دراستان لمشاريع بتكلفة مليار و٤٢٧ مليون دولار، وتحسين المدن دراستان لمشاريع بتكلفة ٩٠ مليون دولار.

الفجوة التمويلية

وأكد البرنامج الاستثماري العام أن الفجوة التمويلية الإجمالية تبلغ ٧,٨ مليار دولار منها مليار دولار تعهدات والتزامات خارجية مبرمجة غير مؤكدة مع عدد من الدول المانحة والمؤسسات التمويلية العربية والإقليمية والدولية، و٥,٥ مليار دولار المبلغ المطلوب توافره خلال السنوات الأربع القادمة ٢٠٠٧-٢٠١٠م، و١,٣ مليار دولار يشمل الإنفاق المتوقع على المشاريع بعد انتهاء فترة الخطة.

وبرر البرنامج الاستثماري العام تمويل الفجوة برؤية اليمن ٢٠٢٥ الداعية إلى نقل اليمن إلى مصاف الدول متوسطة الدخل، وتحقيق أهداف الألفية الذي يتطلب ٥ مليارات دولار سنوياً في المتوسط، والبرنامج الاستثماري العام في إطار الخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦-٢٠١٠م الذي لا يتجاوز ١٢,٦ مليار دولار أو متوسط ٣ مليارات دولار سنوياً، بالإضافة إلى أن المساعدات التي تتلقاها اليمن حالياً لا تتجاوز ٢٠ دولاراً للفرد الواحد في المتوسط" بلغت ١٣ دولاراً عام ٢٠٠٥" مقارنة بمتوسط ٣٣,٤ دولاراً للدول النامية.وتتضمن مبررات تمويل الفجوة كذلك الموازنة العامة "التمويل الحكومي" المرهونة بتقلبات أسعار النفط مع تراجع محتمل لإنتاج النفط في اليمن بمتوسط ٤,٨٪ سنوياً، وتسريع تنفيذ مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية معززة بمصفوفة الحكم الجيد، وتنامي القدرات الاستيعابية لليمن لحسن إدارة واستغلال المساعدات وتنفيذ المشاريع، وإنجاز الكثير من دراسات الجدوى الاقتصادية اللازمة لتقييم المشاريع.

تحسين تنفيذ المشاريع

واقترح البرنامج آلية لتحسين تنفيذ المشاريع الممولة خارجياً، وتشمل توجيه المساعدات لإدارتها من قبل بعض المشاريع المشهود لها بنجاحها مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة وبرنامج الطرق الريفية، واستخدام أسلوب "تسليم مفتاح" في تنفيذ المشاريع وبخاصة في المشاريع الإنشائية، وتوجيه المساعدات عبر الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لخبراته المتراكمة في توجيه المساعدات والإشراف عليها، فضلاً عن تعزيز قدرات وحدات إدارات المشاريع، وإنشاء مكاتب لعدد من المانحين للإشراف على المشاريع التي تمول من قبلهم.

في وداع حميد وخالد

إسكندر الأصبحي

■ عرفت الزميل حميد شحرة في تسعينيات القرن الماضي عندما كان مراسلاً لصحيفة «المستقلة».. حيوية واقتحام وعشق للصحافة.. استطاع هذا الشاب ان يؤسس صحيفة «الناس» ليقدم من خلالها صحافة جديدة.. صحافة غير مألوفة في مجتمعنا.

قدمها حميد وكانت له الريادة في هذا المجال ومعه فريق من الشباب لتمضي «الناس» في تدفقها وحيويتها.. قد تنحاز وتبدو احادية تارة.. لكنها تعود لتقدم رسالة على قدر كبير من التوازن.. تشاغب وتختلف.. وتوافق.. تتيح مساحات لحوار الآراء..

لم يتوقف الطموح بحميد شحرة عند هذا الحد.. كان يحدثني ان لديه مشروعاً في تطوير صحيفة «الناس» لتصبح يومية وبحجم كبير وتوسيع ما يصدر عنها.. وشاءت إرادة الله ان يختاره تعالى الى جواره..

وفي ذات الاسبوع الماضي فُجعنا ايضاً بوفاة زميل آخر هو الأخ العزيز الدكتور خالد الهمداني.. عرفته في أواخر سبعينيات القرن الماضي عندما كان يعمل محرراً في وكالة سبأ للأنباء.. وتزاملنا في الثمانينيات في التلفزيون في إعداد وتقديم البرامج.. ثم غادر الوطن دراساته العليا في روسيا.. ليعود بعد نيله شهادة الدكتوراة الى صنعاء حيث انضم الى جامعتها مدرساً في قسم الاعلام.. وتبوأ منصب عميد كلية الاعلام.. ويحتفظ له طلبته الذين درسوا على يديه فنون التحرير الصحفي بكل الود والتقدير.. وكان محل ثناء لما يقدمه في محاضراته من معلومات وافكار ومهارات وفائدة علمية ومهنية..

●●●

رحم الله زميلينا العزيزين حميد وخالد واسكنهما فسيح جناته «انا لله وانا اليه راجعون»..

من أجل عيون الكونغرس.. مهزلة سياسية لشنق صدام

■كتب: أحمد الخلافي

□ وصف مراقبون سياسيون وقانونيون الحكم الذي اصدرته المحكمة العراقية المشبوهة أمس بحق الرئيس العراقي السابق صدام حسين وقضى باعدامه شنقاً مع اثنين آخرين بانه حكم سياسي لايستند على اسس ومعايير قانونية وانه تم توظيفه سياسياً بالدرجة الاولى لخدمة الرئيس الامريكي بوش ومساندته في الانتخابات النصفية للكونغرس التي ستجرى بعد عدة ايام، في الوقت الذي يواجه حزب الرئيس بوش «الجمهوري» شبح فقدان السيطرة على الكونغرس لاسباب عدة يأتي في مقدمتها استياء الناخبين الامريكيين من سياسة الرئيس بوش في العراق.

وخلال الجولات المارثونية لمحاكمة الرئيس العراقي السابق وجهت العديد من الانتقادات لهذه المحكمة باعتبارها ضرباً من الانتقام الذي يمارسه الامريكيون المنتصرون الذين وجهوا اهتماماً كبيراً لهذه المحاكمة في وسائل الاعلام الامريكية.

اما محامو صدام فقد انتقدوا مراراً تدخل الحكومة العراقية الموالية لقوات الاحتلال الامريكي في سير اجراءات المحاكمة وهو ما ايدته منظمة هيومان رايتس ووتش الامريكية لحقوق الانسان.

وفي استطلاعات الرأي التي اجرتها القنوات التلفزيونية عقب صدور الحكم اعرب عدد كبير من السياسيين والقانونيين عن استغرابهم لاجراءات المحاكمة والمخالفات الواضحة للقانون والاعراف المعتمدة حيث انتقد البعض اجراء المحاكمة في يوم يعتبر اجازة للمحكمة الجنائية العليا بالعراق، بالاضافة الى عدم قراءة نص الحكم بالكامل، واصفين ذلك بانه جزء من فيلم سينمائي معد مسبقاً، لاصدار حكم سياسي من محكمة سياسية تم اقامتها بصورة مخالفة في توقيت سياسي لتصدر حكمها قبيل ايام من توجه الامريكيين الى صناديق الاقتراع للادلاء أصواتهم في الانتخابات النصفية للكونغرس.

وقد لاقى الحكم استياء واسعاً في الأوساط الاوروبية عبرت عنه فنلندا التي تترأس حالياً الاتحاد الاوروبي من خلال بيان طالبت فيه الحكومة العراقية بعدم تنفيذ عقوبة الاعدام بحق الرئيس صدام حسين.

وتأكيداً على ان قاضي المحكمة رؤوف عبدالرحمن بشير وفقاً لسيناريو امريكي محدد فقد خرج عن شروط اللياقة امام كاميرات التلفزيون عندما قام بطرد وزير العدل الامريكي الاسبق رامزي كلارك الذي يعمل ضمن هيئة الدفاع عن صدام حسين ووجه اليه كلاماً مقذعاً لايتناسب مع سن القاضي وسن المحامي الامريكي، ثم تابع مشاهد المحاكمة وسط استياء هيئة الدفاع.

ومن جانبه اوضح المحامي نجيب النعيمي عضو هيئة الدفاع عن صدام حسين وزير العدل القطري الاسبق ان الاحكام وضعت قبل بدء المحاكمة التي استمرت اكثر من عام، وذلك بأن المدعي العام لم يطالب باعدام المتهم عواد البندر ومع ذلك فإن المحكمة قررت اعدامه.

ويرى المراقبون ان الرئيس بوش يسير بالادارة الامريكية نحو منحدر خطير افقدها المصداقية لدى شعوب العالم وجلب العداوات من شتى انحاء العالم للشعب الامريكي بسبب هذه السياسات التي صارت تعتمد معايير غريبة تصل حد المصلحة الشخصية للرئيس بوش وحزبه.